Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

في اليوم الدولي للأشخاص ذوي الاعاقة: نحو بناء مجتمع أكثر شمولاً وعدلاً للجميع

تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن

3 ديسمبر 2024

في اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يصادف الثالث من ديسمبر من كل عام، نجتمع لتوحيد أصواتنا في مناصرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن. حيث يواجه 4,9 مليون معاق تحديات اضافية وصعبة للغاية جراء النزاع. نؤمن جميعاً أن هذه الفئة من الأفراد تمتلك حقوقاً مشروعة لا يمكن التنازل عنها، وأن التقدم نحو مجتمع شامل يتطلب إرساء قواعد المساواة والعدالة للجميع دون تمييز.

إن هذا اليوم يشكل فرصة للتأكيد على أهمية تعزيز التوعية المجتمعية حول القضايا التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشجيع الجهود المستمرة لضمان حقوقهم والدعوة إلى دمجهم وحماية حقوقهم وكرامتهم، والتمتع بالحياة الاجتماعية والثقافية بلا قيود. ندرك كم هي القدرات التي يتمتع بها ذوي الإعاقة، وعزيمتهم لبناء وطنهم، غير أن ما يواجهون من متاعب وتحديات تضعف من قدرتهم على ذلك.

لقد زادت أعداد المعاقين في اليمن، بسبب الحرب. وفق تقديرات حديثة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن فإن عددهم يصل إلى 4,9 مليون فرد. وبحسب المنظّمة الدوليّة للمعوّقين ، إن هذه الزيادة ترتبط بشكلٍ مباشر بالحرب ،ولا سيّما الإصابات الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجّرة (الضربات الجويّة، الألغام وغيرها) والتي تؤدي إلى بتر الأطراف.

وبسبب الصراع، توسعت محنة المعاقين في اليمن. حيث ساهم تشريد أكثر من أربعة ملايين شخص، ومن بين هؤلاء، وجد الأشخاص ذوو الإعاقة أنفسهم يعيشون في المخيمات في ظروف صعبة بشكل خاص وقد أصبحوا أكثر عرضة للأمراض المعدية في مخيمات النازحين بسبب الأمطار الموسمية والفيضانات، وتدني مستوى خدمات الصرف الصحي والنظافة، فضلا عن العوائق المرتبطة بإمكانياتهم المادية ومحدودية الحصول على التعليم المتخصص. ويعيش معظم النازحين من ذوي الإعاقة في المخيمات، ولم تأخذ مخططات مخيمات النازحين في الاعتبار وضع الأشخاص ذوي الإعاقة، مما أثر على إمكانية وصولهم إلى الخدمات. وقد واجهت النساء والفتيات النازحات ذوات الإعاقة صعوبة كبيرة في تأمين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم. وأكدت دراسات أن النازحات من ذوي الإعاقة يتعرضن للعنف بمستويات مختلفة، بين العنف الجسدي واللفظي والنفسي.

إن أخطر ما يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الصراع هو تسربهم الكبير من التعليم، وتوقف العشرات من المدارس الخاصة بهم. هذا يؤثر بشكل غير متناسب على عملية إدماجهم، ويقيد إمكانياتهم ويقلل من فرصهم في المشاركة الفعّالة في المجتمع. تحدثت تقارير عن توقف 58 مدرسة من أصل 60 مدرسة خاصة بتعليم ذوي الإعاقة في صنعاء (وسط اليمن) بسبب الصراع فيما تواصل مدرستان فقط عمليات التعليم. وفي تعز أوضح مدير صندوق المعاقين أن عدد المعاقين الملتحقين بالمدارس قبل الحرب كان يصل إلى 1200 طالب وطالبة، وتناقص العدد الآن إلى350، كما كان يصل طلاب الجامعات والمعاهد إلى 400 طالب وطالبة ليتناقص عددهم اليوم إلى 135، كما تقلص عدد الجمعيات والمؤسسات العاملة والداعمة لذوي الاحتياجات الخاصة في تعز من 17 مؤسسة إلى 7 جمعيات.

وتراجعت عمليات التمويل التي كان يعتمد عليها العديد من الطلاب والمرضى من صندوق رعاية المعاقين. وذلك نتيجة للتراجع الحاد في ايراداته، سواءً في صنعاء لعدم ايفاء الشركات والمؤسسات الرسمية بمسؤولياتها تجاه الصندوق. أو في عدن، حيث لم تف حكومة اليمن، باعتبارها من الدول الأطراف في "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" بالتزاماتها في تقديم الدعم الضروري، بما في ذلك الاعتمادات المالية المهمة للغاية، للأشخاص ذوي الإعاقة، وللمنظمات التي تقدم لهم بعض الخدمات. كما يجب عليها أن

تفعل كل ما في وسعها لتسهيل عمل الهيئات والمنظمات الإنسانية، وتحسين التعاون معها للتأكد من أن برامج المساعدات تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم من الفئات المهمشة، ولا تنطوي على التمييز ضدهم.

نؤكد على ضرورة تفعيل سياسات أكثر شمولية، تواكب احتياجات هذه الفئة، وتعمل على إزالة الحواجز التي قد تعيق مشاركتهم الفعّالة في المجتمع، ومشاركتهم في الجهود السياسية لمفاوضات السلام في اليمن. ولنعمل معاً على بناء مجتمع يعتمد على التنوع ويقدر قيمة الجميع. لأن الإعاقة ليست عائقاً أمام الطموح والإبداع، بل تحدياً يمكن التغلب عليه بالوعي والمثابرة.

هنالك الكثير من التحديات الكبرى التي تعترض طريق الأشخاص ذوي الاعاقة. سواء فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم الشامل، أو الحصول على الفرص الوظيفية المتكافئة، أو الخدمات الصحية المناسبة، والمرافق العامة المهيئة. لذلك، فإننا في هذا اليوم، نؤكد على ضرورة العمل الجاد لتغيير هذا الواقع.

التوصيات:

- دعم صندوق رعاية وتأهيل المعاقين في عدن وصنعاء، بكافة الموارد ليتمكن من تقديم خدماته إلى كافة المعاقين.
- على الحكومة اليمنية وجماعة أنصار الله (الحوثيين) تشغيل كافة المدارس ومراكز العلاج الطبيعي والجمعيات والمؤسسات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتزويدها بكافة الإمكانات المالية وأدوات التشغيل.
- توفير فرص متكافئة في مجالات التعليم الجامعي والابتعاث والتوظيف والصحة، مما يساعد على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تحقيق إمكاناتهم والمشاركة الكاملة في المجتمع دون تمييز.
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، وجعلهم جزءاً أساسياً من صياغة السياسات وا لبرامج الموجهة لهم.
- تنفيذ التدابير والسياسات المناسبة التي تكفل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتضمن توفير بيئات شاملة، سواء في المرافق العامة أو المؤسسات التعليمية أو أماكن العمل.
- التوسع في برامج التوعية المجتمعية على كافة المنابر الإعلامية والمؤسسات العامة، التي تهدف إلى تغيير المفاهيم السائدة حول الإعاقة، وتعزيز قيم الاحترام والمساواة وتسليط الضوء على قيمة الأشخاص ذوي الإعاقة ومساهماتهم الفاعلة.
- إنشاء آلية مساءلة مستقلة أمر ضروري لليمن لتحقيق العدالة وضمان محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- تمكين منظمات حقوق الإنسان المحلية في اليمن من الاستجابة الفعالة للاحتياجات المحددة للفئات المهمشة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. ودعوة المنظمات والوكالات الإنسانية لدمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أفضل في العمليات الإنسانية، والتوظيف.
- دعوة الحكومة اليمنية إلى مراجعة التشريعات الوطنية واعتماد نهج أكثر استناداً إلى الحقوق بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والدعوة إلى تعديل القوانين التمييزية وخاصة في قانون العمل.
- دعوة مجلس الأمن إلى التأكد من أن القرارات المتعلقة باليمن تسلط الضوء على حالة الأشخاص ذوي الإعاقة وطلب تحديثات منتظمة وتعزيز تدابير المراقبة بما يتماشى مع القرار 2475.

تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن:

1
- رابطة أمهات المختطفين (AMA)

2 - مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية (AWS)

3 - مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل (CSWC)

4 - مركز الإعلام الحر للصحافة الاستقصائية

5 - مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية (MDF)

6 - منظمة مساءلة

7 - منظمة سام للحقوق والحريات

8 - مركز البحوث والإعلام الاقتصادي (SEMC)

9 – منظمة رصد لحقوق الإنسان

10 - التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (YCMHRV)